حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights

العدد ٦٣

السنة الخامسة - العدد الثالث والستون - ربيع الآخر - ١٤٣٢ هـ - مارس ٢٠١١م

الرياض - المملكة العربية السعودية

ص٢ الجمعية بصدد إعداد لائحة تحفظ حقوق الطلبة.

ص٣ الجمعية تطالب بالإسراع في عملية تبادل السجناء.

ص٥ صدور بيان من المجلس التنفيذي للجمعية.

ص٧ أوامر سامية بعلاج جميع مرضى الدرن مجاناً.

حزمة من القرارات الملكية تدعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وتعزز مكافحة الفساد ورئيس الجمعية يؤكد على أهمية تفعيل هيئة مكافحة الفساد

- صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة ومكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم العالي
- صرف مُخصص مالي قدره ألفا ريال شهرياً للباحثين عن العمل في القطاعين العام والخاص
- اعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة فئات العاملين في الدولة من السعوديين بـ٣ آلاف ريال
- رفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من ثلاثمائة ألف ريال إلى خمسمائة ألف ريال
- إحداث ٥٠٠ وظيفة لوزارة التجارة والصناعة لدعم جهود الوزارة الرقابية
- إحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية لوزارة الداخلية
- إنشاء " الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"
- رفع نسب السعودة في القطاع الخاص

تعليقاً على القرارات الملكية الصادرة مؤخراً أوضح سعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أنَّ من أهم وأبرز تلك القرارات هو إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتعيين مسؤول لها، ووضع الضوابط الأولى لآلية عملها ، وتفعيله بأمر ملكي ، كما أشاد الدكتور القحطاني بالقرار الملكي والذي يقضي بربط الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بأعلى سلطة في الدولة ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله آل سعود حفظه الله، مؤكداً أنَّ ذلك القرار يُعزز من قوتها ويمنحها السلطة اللازمة للتعامل مع كل الحالات دون أي استثناء لأي كائن من كان ، ويُمكنها من إيقاع عقوبات صارمة للمتورطين في قضايا الفساد أو استغلال السلطة بهدف الثراء غير المشروع دون استثناء، مما يرسخ مبدأ المساءلة ومحاسبة المقصرين وأصحاب السلطة والنفوذ.

تتمة ص٤-٥

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان توضح رؤيتها تجاه التطورات في الشأن العام المحلي

أصدر المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بياناً تضمن ما يلي:
قياماً بواجبه في تحقيق أهداف الجمعية، بالعمل على حماية حقوق الإنسان، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الذي مصدره الكتاب والسنة، ووفقاً للأنظمة المرعية، وماورد في الإعلانات والمواثيق العالمية الخاصة بحقوق الإنسان، وبناءاً على مارصدته الجمعية وتابعته من تطورات في الشأن العام المحلي، في الآونة الأخيرة، فإن المجلس التنفيذي، يثمن عالياً الخطوات التي أعلنت عنها حكومة خادم الحرمين الشريفين مؤخراً من الحفاظ على أمن المملكة واستقرارها، والمتضمنة دعم المستوى المعيشي للمواطنين، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبعض الفئات تحقيقاً لمستويات أفضل للتنمية في المملكة.
وإن المجلس التنفيذي يرقب بتقدير كبير، ما يتحلى به المواطنون من رؤية ثاقبة للأوضاع الإقليمية حولهم، والتفافهم حول ثوابت الدين و الوطن ومكتسباته وقيادته، مما أحبط محاولات إثارة الأفكار والمواقف التي قد تخل بالأمن والأمان الذين تنعم بهما المملكة، دون إنكار لحق التعبير عن الرأي بالطرق الشرعية والنظامية السارية، التي تحفظ أمن الوطن، واستدامة استقراره، ودون تجاهل للمطالب المشروعة لبعض المواطنين، مما سيجد كل عناية وحرص من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين، على توفير الحياة الكريمة لكل أبناء الوطن رجالا ونساءاً، مراعاة لحقوق الإنسان، ودون أي تمييز.

الدكتور مفلح القحطاني

تتمة ص٥

حزمة من القرارات الملكية تدعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وتعزز مكافحة الفساد ورئيس الجمعية يؤكد على أهمية تفعيل هيئة مكافحة الفساد

الشفافية والتشهير أهم عوامل مكافحة الفساد

تتمة ص١.. أضاف الدكتور القحطاني «أنَّ على الهيئة تفعيل مبدأ من أين لك هذا؟ ومعرفة ممتلكات الشخص قبل استلامه الوظيفة وبعد خروجه منها ، لتكون هناك رقابة فعالة وعدم جني الأرباح من الوظيفة العامة» ، مطالباً الهيئة في الوقت ذاته ببذل الجهود الكبيرة في مكافحة الفساد ومحاسبة المتورطين ، وتفعيل أنظمة الرقابة والمحاسبة لاسيما في ظل الارتفاع الكبير للدخل الوطني للفرد وزيادة حجم المشروعات الحكومية والمبالغ الطائلة التي تُنفق على تلك المشاريع، وتردي الأوضاع المعيشية وقلة دخل بعض القائمين أو المكلفين بأعمال رقابية، وعدم قدرتهم على الوفاء باحتياجات أسرهم المعيشية، مطالباً إياها إلى زيادة رواتب هؤلاء الموظفين إلى جانب إزالة تعقيدات تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ، والذي ترتب عليه في بعض الأوقات تأخيراً في تنفيذ تلك المشاريع أو عدم تنفيذها في الأساس ، وذلك بسبب عدم وفاء بعض المقاولين بالمدة الزمنية المحددة للمشروع والناتج عن الفساد المالي والإداري لتلك الإدارة الحكومية، و طالب الهيئة بالنظر في ضعف الكفاءة الإدارية لنسبة كبيرة من الموظفين الحكوميين وعدم شعورهم بالمسؤولية مما ألحق الضرر بحقوق الناس وتأخير إنجاز العديد من المعاملات ، و جعل تلك الأجهزة الحكومية تعاني من خلل في أدائها الوظيفي رغم تكدس أعداد العاملين فيها ، من جانب أخر أكد الدكتور القحطاني أنَّ منهج الشفافية التامة في الكشف عن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية ومتابعتها مع الجهات القضائية ، والرقابية الأخرى ومساعدة وسائل الإعلام من الكشف عن مظاهر الفساد أيا كان الجهاز الحكومي ومهما علا منصب المتورطين ، هو من أهم عوامل نجاح تلك الهيئة، وطالب القحطاني الجهات ذات العلاقة بتوفير الدعم المالي والإداري للهيئة حتى تتمكن من القيام بمهامها ، وبما يحمي المال العام والوظيفة العامة من الاستغلال،

من جانب آخر أكد القحطاني «أن معظم تلك القرارات الملكية رُبطت بمدة زمنية ، مما يجعل الجهات التنفيذية لا تستطيع أن تتخلى أو تتباطأ بتنفيذها، والتي سترفع فيها تقارير شهرية إلى خادم الحرمين الشريفين»، معتبراً في الوقت ذاته رفع الحد الأدنى لرواتب الموظفين خطوة ممتازة لا بد أن تشمل جميع شرائح المواطنين في القطاعين العام والخاص ، مشيراً إلى أنَّ الجمعية تأمل أن يستمر برنامج خادم الحرمين الشريفين الإصلاحي بما يعود على المجتمع والوطن بالخير والاستقرار.

الأوامر الملكية تدعم حقوق الإنسان

أكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار القانوني خالد الفاخري أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله هو الداعم الأول لإرساء مبادئ حقوق الإنسان في المملكة ، حيث رأى أنَّ الأوامر الملكية لها العديد من الأبعاد الإنسانية والحقوقية والإقتصادية والتنموية والمعيشية، والتي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

كما أكد الفاخري على حرص الملك عبدالله على تلمس احتياجات المواطنين من أجل تحقيق مستوى أفضل لهم من العيش الكريم، قائلاً «إنَّ المتمعن والمدقق في الأوامر الملكية الأخيرة يُدرك الاهتمام الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تنمية الاقتصاد الوطني وتفعيل البرامج التنموية الهادفة للحد من البطالة والفقر بما يعود بالنفع على أفراد الشعب السعودي ويوفر لهم حياة كريمة ويتضح ذلك جلياً من خلال تثبيت بدل غلاء المعيشة ليصبح جزءاً من الراتب ومنح راتب شهرين لجميع موظفي الدولة ووضع حد أدنى للرواتب وزيادة القرض الممنوح من صندوق التنمية العقاري ، واستحداث العديد من الوظائف الرقابية وتخصيص راتب للعاطلين عن العمل مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي لفئة الشباب بالإضافة لتخصيص ٢٥٠ مليار ريال لإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية والتي ستُحدث نقلة نوعية في توفير مساكن للمواطنين، وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد لمحاسبة كل متلاعب وهو تأكيد على توجه الدولة للضرب بيد من حديد لكل من يعبث أو يستغل موقعه الوظيفي سواء في القطاع العام أو الخاص مما يعزز مبادئ حقوق الإنسان وتطبيق الشفافية ومكافحة الفساد».

صدور عدد من الأوامر الملكية اللاحقة

من جانب آخر أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ثلاث أوامر ملكية بتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٠هـ، تقضي بإنشاء وزارة بمسمى «وزارة الإسكان»، وتعيين الدكتور شويش الضويحي وزيراً لها، ونص الأمر الملكي أن تتولى وزارة الإسكان ممارسة جميع المهام والاختصاصات المتعلقة بالإسكان بما في ذلك الاختصاصات المقررة لهيئة الإسكان والمسؤولية المباشرة عن كل ما يتعلق بأراضي الإسكان في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى أمر ملكي ثان بإعفاء الأستاذ إبراهيم الطاسان من منصبه وتعيينه مستشاراً بالديوان الملكي وتعيين الأستاذ إبراهيم العيسى رئيساً للشؤون الخاصة لخادم الحرمين الشريفين والأستاذ عبدالله الدخيل نائباً له، وأمر ملكي ثالث بتعيين الشيخ عبداللطيف الحارثي وكيلاً لوزارة العدل.

كما صدر أمر ملكي آخر بتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٣هـ بصرف راتب شهرين لكافة متقاعدي المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية.

كما وافق خادم الحرمين الشريفين على عدد من قرارات مجلس التعليم العالي في جلسته (الثالثة والستين) والتي تقضي بإنشاء مراكز بحثية وعمادات في عدة جامعات في أنحاء مختلفة من المملكة.

تفاعل الجهات المختلفة مع القرارات الملكية

بدأت العديد من الإدارات والجهات الحكومية التنفيذ الفوري للقرارات الملكية الصادرة مؤخراً وترجمة تلك القرارات على أرض الواقع ومن أهم تلك المبادرات التالي:

١- وجه وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة المعنيين في وزارة الصحة للبدء في وضع المخططات والتصاميم للمدن الطبية ، وأمر بإعداد تصور متكامل ورؤية واضحة ومحددة لتنفيذها ، بما يحقق تطلعات ولاة الأمر ويوفر عناء السفر والمشقة على المواطنين بحيث يتلقون العلاج في مناطقهم ، وأماكن تواجدهم ، فيما أكد الدكتور الربيعة على أهمية تلك المدن قائلاً «تلك المدن الطبية ستساهم في دعم الخدمات الصحية وستحقق نقلة نوعية وكبيرة في القطاع الصحي».

٢- عقد وزير العمل المهندس عادل الفقيه ووزير التجارة والصناعة الأستاذ عبدالله زينل اجتماعاً للقاء رجال الأعمال، من أجل زيادة نسبة السعودة في القطاع الخاص وإيجاد العديد من فرص العمل للمواطنين حيث سترفع وزارة العمل تقارير ربع سنوية للجهات المختصة والتي ستوضح من خلالها ما تحقق من نسب السعودة والإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل حيال ذلك مع ذكر رجال الأعمال المتجاوبين والمقصرين حيال تلك القرارات.

٣- أعلن وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف أنَّ الوزارة استكملت الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأمر الملكي المتضمن صرف راتب شهرين لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين ومكافأة الطلبة والطالبات في التعليم العالي الحكومي داخل المملكة والمبتعثين.

٤- أوضح عبدالعزيز الخنين المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية أن الوزارة بدأت بتنفيذ الأمر الملكي الخاص بتثبيت المتعاقد معهم على كافة البنود وبدون استثناء ، مؤكداً أن الوزارة ستعمم على كافة الجهات الحكومية بالضوابط وآلية التنفيذ ومواعيد استقبال طلبات التثبيت لدراستها واعتمادها وفق الأمر السامي.

٥- أعلن المهندس عادل فقيه وزير العمل، بدء استقبال طلبات الاعانة للباحثين عن العمل موضحاً أن وزارة العمل أوجدت برنامج «حافز» لاستقبال تلك الطلبات مؤكداً أن آلية استقبال الطلبات تكون عبر وسيلتين إما عبر الرسائل النصية (SMS) أوالموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج، حيث أفاد أن التسجيل يكون لمرة واحدة من خلال إرسال رسالة نصية قصيرة تحتوي على رقم الهوية الوطنية إلى الرقم الموحد ٥٠٠٢٠٠ لجميع المشغلين، أو من خلال التسجيل عبر الموقع الإلكتروني الخاص في البرنامج www.hafiz.gov.sa وتصل للمسجل رسالة تؤكد تلقي طلبه.

٦- دشنت وزارة الخدمة المدنية برنامج جديد «جدارة» وهو برنامج خاص لاستقبال طلبات توظيف المواطنين والمواطنات في الجهاز الحكومي عبر موقعها على شبكة الانترنت www.mcs.gov.sa.

٧- أكد الدكتور إبراهيم العساف أنَّ القرارات الملكية الخاصة بالتمويل العقاري ستساهم بالحصول على شقق سكنية تكلفتها ٣٠٠ ألف ريال، مما يمكن المواطن من الحصول على السكن والقرض بأقساط ميسرة ، يستطيع من خلالها الادخار لبناء سكن مستقبلي أكبر ، معتبراً أنَّ تلك الوحدات السكنية التي أمر ببنائها خادم الحرمين الشريفين لا تأخذ حيزاً من الأراضي مثلما الفلل السكنية وبالتالي ستخفف من ارتفاع أسعار الأراضي.

٨- تفاعلت العديد من الجهات الحكومية والأهلية مع الأمر الملكي الخاص بصرف راتب شهرين لموظفي تلك الجهات ، ومنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حيث وجه سعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وبعد التشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي بالجمعية بصرف راتبين أساسيين لجميع الموظفين الإداريين المتفرغين على أن يتم صرفهما مع راتب شهر ربيع الثاني ١٤٣٢هـ ، مؤملاً أن يكون ذلك حافزاً لجميع العاملين في الجمعية لتقديم المزيد من العطاء لخدمة المتعاملين مع الجمعية من أصحاب التظلمات والشكاوى.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Righs

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان توضح رؤيتها تجاه التطورات في الشأن العام المحلي

تتمة ص١.. إنَّ المجلس التنفيذي لينتهز هذه الفرصة، للتعبير عن ثقته في هذا التلاحم بين الحكومة والمواطنين، ويدعوا أبناء هذا الوطن المعطاء، إلى المزيد من العمل والتعاون والتلاحم، فيما يحقق الاستقرار والحفاظ على المكتسبات التي تحققت حتى الآن، ويذكر المجلس بأنه لازالت هناك حاجة ماسة للعمل على تفعيل وتطوير الممارسات والبرامج، التي تخص الشأن العام الداخلي والتي أشارت إليها ماأصدرته الجمعية من تقارير، عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، ومنها مايلي:

١- الاستمرار في مشروع خادم الحرمين الشريفين للاصلاح السياسي بما يضمن توسيع المشاركة الشعبية، عن طريق التوسع في انتخاب أعضاء المجالس البلدية والنظر في انتخاب بعض أعضاء مجالس المناطق ومجلس الشورى، واعطائهم المزيد من الصلاحيات لمراقبة الميزانيات ومساءلة المسؤولين التنفيذيين مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والأمني، ويحفظ المال العام من التعديات.

٢- ضرورة الحرص على بث روح المواطنة الصالحة، وتفعيل الشعور بها بين كل فئات وطبقات المجتمع في مختلف مناطق المملكة، دون تمييز، مما يحفظ هذا الكيان العظيم ويدعم ريادته الإقليمية والعالمية، ويكرس مكانته منارة للاستقرار والأمن وحماية حقوق الإنسان.

٣- وضع الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي أقرها مجلس الوزراء بالمملكة، موضع التنفيذ والمبادرة إلى تأسيس هيئة مكافحة الفساد وإصدار ما يلزم لها من أنظمة ولوائح وإجراءات، تعجل بمعالجة الفسادين المالي والإداري، وتعزز مبدأ المساءلة في كافة الأجهزة الحكومية مع منع سوء استخدام السلطة والنفوذ.

٤-تعزيز استقلال القضاء وحماية القضاة من التدخل والتأثير عليهم، ومحاسبة المقصرين منهم ، وتفعيل تطبيق الأنظمة العدلية، والتفتيش القضائي، ضماناً لحقوق الإنسان في المملكة.

٥- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في القرارات الوطنية والحوار واحترام حرية الرأي والتعبير والدفاع عن الحقوق.

٦- إيجاد حلول عاجلة وفعالة وسريعة، لقضايا الأشخاص الذين لا يحملون أوراق ثبوتية أو هويات والعمل على تصحيح أوضاعهم بما يضمن حصولهم على حقوقهم ويحول دون الآثار السلبية المترتبة على أوضاعهم الحالية .

٧- وضع نظام الإجراءات الجزائية، موضع التنفيذ الفعال والعاجل، ومحاسبة المتهاونين في تطبيقه من الجهات المختصة، بما يضمن الافراج عن المسجونين الذين استنفذوا محكومياتهم، والتعامل مع الموقوفين الأمنيين، أو أصحاب الآراء المرجوحة، بما يوفر تواصلهم مع أسرهم والدفاع عنهم، وتفعيل مساهمتهم الاقتصادية والاجتماعية في وطنهم العزيز، مع تمكين هيئة التحقيق والإدعاء العام من سرعة مباشرة قضاياهم والبت فيها، وتفعيل الرقابة على السجون بما في ذلك سجون المباحث .

٨- تمكين المرأة والطفل والمسنين، من حقوقهم الشرعية والنظامية، وسرعة إصدار مدونة الأحوال الشخصية بالرأي الفقهي الراجح المعتبر لتغير الظروف والأزمان، وتوجيه الجهاز القضائي لسرعة البت في قضايا المرأة ذات البعد الاجتماعي حماية للأسرة والأطفال، ومعالجة لقضايا العنف الأسري.

٩- ضمان الحق في العمل والسكن والتعليم والصحة لكل المواطنين، من خلال تفعيل القرارات والأوامر السامية الصادرة بهذا الشأن والتوسع في تطبيقها وتفعيل البرامج ذات الصلة ومراقبة تنفيذ المشاريع المعتمدة لكي تحقق أهدافها التنموية والاجتماعية، ودعم مبدأ اللامركزية في الإدارة لهذه القطاعات الحيوية، وسرعة إلغاء الإجراءات المعيقة لتحقيق الأهداف دون التضحية بالرقابة والمساءلة والمحاسبة.

١٠- تؤكد الجمعية على أهمية الحوار الذي تبناه خادم الحرمين الشريفين كوسيلة لإبداء أي مطالب وتأمل أن توضع الآليات والوسائل المحققة لذلك بما يضمن استمرار التلاحم والتكاتف بين المجتمع وقيادته الرشيدة.

حفظ اللّه مجتمعنا وقيادتنا من كل مكروه